

الامير سلطان جسد مطالب العرب واحتياجات اللبنانيين

التحرك السعودي لاناخذ لبنان وحماية المنطقة واقناع المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته

فتحي عطوة (القاهرة)

جاءت تصريحات صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وفي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دوفيلبيان لتؤكد من جديد مواقف المملكة الثابتة في دعم القضايا العربية وخاصة القضية اللبنانية . كما جاءت تصريحات الأمير سعود الفيصل في المؤتمر الصحفي مع وزير الخارجية الفرنسي دوست بلازي لتضع الأمور في نصابها وتوضح للعالم أن الأزمة الحالية هي نتيجة طبيعية لعدم حسم المجتمع الدولي للصراع العربي الإسرائيلي .

التي شهدتها اليوم نتيجة للاعتداءات الإسرائيلية في فلسطين ولبنان ، ويدعو المجتمع الدولي للتحرك قورا لوقف هذه الاعتداءات الغاشمة والعمل على اتخاذ كل ما من شأنه المحافظة على الأمن والاستقرار الدوليين وأن تتناظر الجهود الدولية لازالة كل ما يوجب الصراعات في المنطقة .

والمملكة من خلال تحريكها اليوم مع فرنسا كدولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن وعضو مؤثر في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي ، لاتهدف إلا إلى بلورة موقف دولي يخدم القضية اللبنانية من خلال التركيز على نقطتين هامتين :

الأولى : أن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو نتيجة عدم حسم القضية الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي ، والقضية اللبنانية الآن تعيد إلى الذكر السياسات

المتعجرفة التي تتبعها إسرائيل تجاه جيرانها العرب . الثانية : رفض وإدانة ماتقوم به إسرائيل ، والسعي إلى دعم لبنان سياسيا واقتصاديا وبلورة موقف دولي يحظى بدعم فرنسي سعودي يقوم على نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل كحل أمثل لهذه القضية .

ويمكن القول إن مايساعد على التقاهم بين المملكة وفرنسا هو ما يجمع بين البلدين من نظرة أخلاقية وإنسانية للعلاقات الدولية ، وتقدير كل دولة في الأخرى نزعتها السلمية في علاقاتها الخارجية ، ودعمها للاستقرار والأمن في دواشر السياسة الخارجية لها . وإذا كانت المملكة تسعى لدعم الأمن والسلام الإقليمي والدولي ، ولتنويع علاقاتها شرقا وغربا فإن فرنسا سعت إلى جعل « البحر الأبيض المتوسط » بحيرة سلام خاضعة لسيادة الدول الواقعة عليه تمهيدا للقيام

نوع من النشاط الاقتصادي بينها . كما سعت إلى التعاون مع الدول العربية نظرا لحاجة فرنسا إليها في الحصول على المواد الأولية والنفط ، لأن هذا يوفر على فرنسا أجور النقل والشحن بسبب قرب الدول العربية منها .

دعم سعودي دائم للبنان

ويأتي هذا الدعم السياسي السعودي للقضية اللبنانية بعد الدعم المادي مؤخرا من خلال توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بتحويل مبلغ ٥٠ مليون دولار بشكل فوري ليكون تحت تصرف رئيس وزراء لبنان فؤاد السنيورة . وتعتبر هذه المواقف عن تيار ثابت في السياسة الخارجية السعودية تجاه لبنان والتي تقوم على :

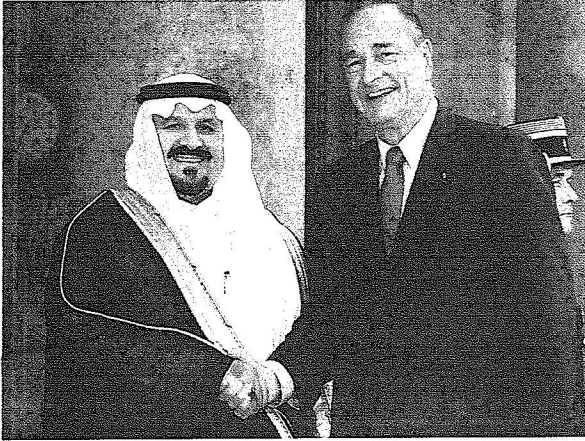
- ١- العمل على الحفاظ على لبنان وترابه والوقوف دائما مع الشرعية اللبنانية التي كانت المملكة ترى فيها المرجع الصالح والجامع لكل اللبنانيين
- ٢- العون السياسي والدبلوماسي والمادي في كل المحافل .
- ٣- التوسط وحل المشاكل من جذورها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن

المصدر : عكاظ

التاريخ : 22-07-2006 العدد : 14574

الصفحات : 28 المسلسل : 186



الرئيس الفرنسي فبراك برحب بالامبر سلطان في باريس

في الفترة من ٤-٦/٣/٢٠٠٦ ، أسفرت المحادثات عن توافق كامل في وجهات النظر بشأن الملف اللبناني والعلاقات اللبنانية- السورية. وإذا نظرنا إلى موقف المملكة وفرنسا بشأن الملف اللبناني سنجد أنه كان لهما دور كبير في استقرار لبنان منذ فترات، وكانتا من أوائل الدول التي قدمت الدعم للقيادة اللبنانية، خاصة رئيس وزرائها السابق رفيق الحريري وكان لهما الدور الفاعل في القضية اللبنانية- السورية ورأيهما كان واضحا وتمثل في أن سوريا ولبنان دولتان متجاورتان وأن أهدافهما ومصالحهما واحدة.

الصعبة وافق النواب على «وثيقة الوفاق الوطني» التي أنهت حرب لبنان وأسست لقيام الجمهورية الثانية. توافق دائم في الرؤى استأنف موضوع لبنان بالحيز الأهم في محادثات الملك عبدالله مع الرئيس شيراك خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرسمية لفرنسا ١٣-١٥ أبريل ٢٠٠٥ خاصة وأن الرياض لم تكن أبدا بعيدة عنه إذ يعود إليها الفضل الأكبر في عقد اتفاق الطائف الذي أضر عن البدء بمسيرة السلم الأهلي، وخلال زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمملكة

٣٠ يونيو ١٩٨٢م بإسم اللجنة الوزارية العربية التي تضم كلا من السعودية، سوريا، الجزائر، الكويت، لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وساهمت هذه الزيارة بحدود معينة في اخراج الفلسطينيين من بيروت، ورفع الحصار عنها، وانتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهورية، وجاءت المبادرة الثالثة عام ١٩٨٩م خلال دعوة النواب اللبنانيين للاجتماع في مدينة الطائف في ٣٠ سبتمبر من العام ١٩٨٩م. لحل الأزمة اللبنانية بمبادرة من الملك فهد بن عبدالعزيز يرجمه الله. وبعد ثلاثة وعشرين يوما من المداوات

الدعم السعودي للبنان بدأ منذ وقت طويل وقبل اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ الذي رعته المملكة وأصبح أساسا للحل في لبنان بعد حرب استمرت ١٦ عاما ، فقد بدأت المواقف السعودية قبل ذلك بكثير، حيث تولت المملكة الدعم الدبلوماسي للبنان في العام ١٩٧٦م، وفي العام ١٩٨٢م، والمرّة الثالثة في العام ١٩٨٩م. جاءت المبادرة الأولى في أكتوبر ١٩٧٦م من خلال عقد قمة عربية مصغرة في الرياض ضمت إلى السعودية كلا من مصر وسوريا والكويت ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق على مضمون مشروع السلام اللبناني الذي تقدم به الياس سركيس عبر أربع نقاط أساسية: وقف القتال على أساس تطبيق اتفاقية القاهرة، عدم تدخل المنظمات الفلسطينية في شؤون لبنان الداخلية، تشكيل قوة ردع عربية بإسرة السلطات اللبنانية، تقديم مساعدة اقتصادية عاجلة لإعادة تعمير لبنان. وجاءت المبادرة السعودية الثانية إثر احتجاج إسرائيل لبنان في العام ١٩٨٢م حيث وجه وزير الخارجية الأمين سعود الفيصل إلى بشير الجميل دعوة لزيارة الطائف في